اتحاد المهندسين الزراعيين العرب
الأمانة العامة
دمشق ـ ص.ب : ٣٨٠٠
هاتف : ٣٣٣٥٨٥٢
فاكس : ٣٣٣٩٢٢٧

المؤتمر الفني الدوري الثالث عشر للاتحاد
التكامل العربي في مجال انتاج وتصنيع مستلزمات الانتاج الزراعي وأثره على تحقيق التنمية الزراعية المستدامه

واقع وتجارب المغرب في تصنيع وانتاج مستلزمات الانتاج الزراعي

اعـــداد

المهندس محمد الصاخي

وزارة الفلاحة المغربية

دمشـــق

٢١ - ٢٣ / ١٢ / ١٩٩٩

المؤتمر الفني الدوري الثالث عشر لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب

تقديم السيد محمد الصاخي مهندس زراعي
بمديرية الإنتاج النباتي

واقع وتجارب المغرب في تصنيع وإنتاج مستلزمات الإنتاج الزراعي

مـقدمـة :

انطلاقا من الدور الحيوي الذي تلعبه الفلاحة في الاقتصاد المغربي، فإن المغرب بذل ولازال يبذل كل ما في وسعه للنهوض بهذا القطاع وتطويره من أجل تحقيق الأمن الغذائي وتنمية العالم القروي.

ومن المعلوم أن تطوير وتكثيف الإنتاج النباتي وتحسين مستوى الإنتاجية لايمكن تحقيقه دون اللجوء إلى استعمال التقنيات الحديثة التي تهم خدمة الأرض، والسقي، واستعمال البذور المختارة، ومكافحة الطفيليات، والأعشاب الضارة وغيرها وكذا تغدية النباتات بالأسمدة.

ومن خلال هذه الورقة سنحاول تسليط الضوء على الوضع الراهن والسياسات المستقبلية المتعلقة بإنتاج وتصنيع مستلزمات الإنتاج الزراعي ببلادنا وعلى الخصوص المتعلقة بالبذور والأسمدة والآلات والمعدات الفلاحية والمبيدات.

1-البـذور :

يشكل استعمال البذور المعتمدة من لدن الفلاحين أنجع وسيلة لنشر التقدم الحاصل في مجال علوم الوراثة المؤدي لرفع الإنتاجية. لهذا قامت الدولة مبكرا باتخاذ الإجراءات الضرورية لتمكين البلاد من التوفر على قطاع مناسب للبذور. هكذا و منذ بداية الستينات وضعت الأسس القانونية السليمة لضمان إنتاج وتحويل وتسويق البذور المختارة في أحسن الظروف. ومافتئت وزارة الفلاحة تقوم بتطوير هذه النصوص حتى تتلاءم مع المستجدات التقنية أوالتجارية.

وهكذا وضع الظهير الشريف الصادر سنة 1960 والمعدل سنة 1977، الأسس القانونية السليمة لضمان إنتاج وتسويق البذور المختارة في أحسن الظروف وذلك عن طريق :

- تقنين إنتاج البذور المختارة وتحديد معايير مراقبتها في كل مراحل التكثير،
- وضع سجل رسمي للأنواع النباتية المزروعة في المغرب،
- إخضاع مؤسسات تسويق وإنتاج البذور للترخيص المسبق من طرف الدولة.

كما تم إصدار قوانين خاصة تحدد ظروف الإنتاج ومراقبة وتوضيب واعتماد البذور، وتشمل هذه المقتضيات التي تبلغ في مجموعها 10 قوانين، أغلبية الأنواع النباتية المزروعة بالمغرب.

أما على مستوى البحث، فإن الدولة أخذت لحد الآن على عاتقها استنباط حوالي 1200 صنف جديد من النباتات، منها 169 عن طريق المعهد الوطني للبحث الزراعي الذي استطاع استنباط كثير من الأنواع الجديدة تهم محاصيل مختلفة كالحبوب والقطاني والأعلاف والنباتات الزيتية كما أنه يقوم بالمحافظة على هاته الأصناف وتكثير مصادرها الأساسية.

ويتوزع عدد الأصناف المسجلة لأهم المزروعات كما يلي :

الزراعات	عدد الأصناف المسجلة	
	من طرف المعهد الوطني للبحث الزراعي	من طرف الشركات الحرة
الحبوب الخريفية	82	78
الحبوب الربيعية	24	148
القطاني	19	67
الكلأ	28	69
الحبوب الزيتية	16	151
البطاطس	0	111
الشمندر السكري	0	131
الطماطم	0	197
المجمـــــوع	169	952

وعلى مستوى الإنتاج والتسويق الداخلي للبذور، قامت وزارة الفلاحة سنة 1976 بإنشاء الشركة الوطنية لتسويق البذور التي عهد إليها إنتاج وتسويق البذور المختارة. ولقد مكنت هذه الشركة من تقريب البذور المختارة من المزارعين عبر شبكة بيع تتكون مما يناهز 365 نقطة ساهمت وبشكل كبير في النهوض بقطاع البذور المختارة ببلادنا. وإلى جانب الشركة الوطنية لتسويق البذور يقوم قطاع الخواص بدور لايقل أهمية حيث بلغ عدد الشركات المرخص لها بالعمل في هذا الميدان إلى حوالي 160 شركة. وهكذا ارتفعت الكميات الجاهزة للتسويق من بذور الحبوب المختارة من 200.000 قنطار خلال الستينات إلى ماينا هز المليون قنطار، كما هو الشأن خلال الموسم الفلاحي 1990-1991.

وبغية تشجيع استعمال بذور الحبوب المختارة من طرف المزارعين، تقوم الدولة بتحمل مصاريف النقل إلى مراكز الإستعمال، وكذا مصاريف المخزون الإحتياطي الذي يلعب دورا هاما في تجاوز مشاكل الإنتاج التي تسببها المواسم الجافة. ويبلغ الغلاف السنوي المالي المخصص لهذه الغاية ما يناهز 20 مليون درهم. كما أن الوزارة تسمح للشركات العاملة في القطاع باستعمال المراكز الفلاحية ومراكز الإستثمار الفلاحي بالمجان قصد توزيع البذور على الفلاحين. وينضاف إلى هذا، الدعم الذي تقدمه الدولة في سنوات الجفاف لجمع أكبر حصة من إنتاج البذور واستقرار الأثمان عند الاستعمال. وتجدر الإشارة إلى أنه خلال الموسم الفلاحي الحالي 1998-1999، وفي إطار المجهودات الهادفة إلى إنعاش الإستثمار الفلاحي، قدمت الدولة دعما عند الاستعمال لفائدة البذور المختارة للقمح الصلب والقمح الطري.

ومن جهة أخرى، قامت الدولة باتخاذ إجراءات جمركية تهدف إلى تشجيع و حماية الإنتاج الوطني. وتتلخص هذه الإجراءات في إعفاء البذور الأساسية وفرض ضرائب جمركية على أنواع البذور الأخرى.

ورغم كل المجهودات التي بدلت في هذا الميدان، فان النمو الحاصل لم يكن متماثلا بالنسبة لكل انواع المزروعات حيث يوجد مجموعتين زراعتين :

- المجموعة الزراعية ذات البذور المنتوجة محليا كبذور الحبوب،
- المجموعة الزراعية ذات البذور المستوردة كبذور الشمندر و الخضراوات.

ويمكن تلخيص الحالة الراهنة لاستعمال البذور المعتمدة في الجدول التالي :

الزراعات	معدل الكميات المستعملة من البذور المعتمدة (القنطار)	نسبة الإنتاج الوطني من البذور المعتمدة (٪)	نسبة استعمال البذور المختارة (٪)
الحبوب الخريفية	660.000	100	11
الذرة	10.000	20	10
الكلأ	31.000	58	10
القطاني	3.000	100	2
الشمندر السكري	9.400	0	100
نوارة الشمس	3.000	47	15
البطاطس	38.000	7	28

كما أبرزت نتائج الإحصاء العام الفلاحي المنجز سنة 1996 على أن نسبة المزارعين الذين يستعملون البذور المختارة لا تتعدى 16%.

تظهر هذه المؤشرات مدى تأثير المشاكل البنيوية والظرفية على استمرارية تطور هذا القطاع وبصفة خاصة:

- ضعف مردودية عملية إنتاج وتحويل وتسويق البذور بالنسبة لأغلب الأنواع،
- تذبذب الطلب على البذور المعتمدة موازاة مع تقلب مستوى الإنتاج،
- عدم كفاية برامج الإرشاد والتأطير من أجل تنمية استعمال البذور المختارة،
- محدودية توفر المادة الوراثية المتنوعة، القادرة على تلبية متطلبات مختلف المناطق الزراعية،
- مشاكل التسويق وبصفة خاصة اسعار البذور المختارة المرتفعة مقارنة مع أسعار الحبوب الموجهة للاستهلاك، والغياب النسبي للمهارة المهنية لدى بعض المكثرين مما ينعكس على تكلفة الإنتاج،
- غياب برنامج وطني لإنتاج البذور النموذجية للخضروات،
- إنعدام تواجد التنظيمات الساهرة على مسالك التسويق التي تتصف بكثرة الوسطاء.
- غياب التنظيم المهني الفعال،

وفضلا عن هذا، فإن المحيط الوطني والعالمي الجديد المتميز بتحرير الإقتصاد وعولمة المبادلات يفرض تحديات جديدة والتي على قطاع البذور الوطني مواجهتها.

وانطلاقا من هذه المعطيات، قامت وزارة الفلاحة بتنسيق مع المهنيين بإعداد مخطط وطني لقطاع البذور بهدف النهوض به و ذلك في اطار تعاقدي بين الدولة و المهنيين. وترمي هده الخطة إلى تحقيق الأهداف التالية :

ألف قنطار

الزراعات	الأهداف	
	أفـق 2003	أفـق 2008
الحبوب الخريفية	1200	2000
الذرة	15	45
الكلأ	29	37
القطاني	14	24
البطاطس	240	-

ويمكن تلخيص برنامج العمل المسطر في إطار الخطة الوطنية للبذور في ما يلي :

على مستوى البحث:

- تقوية البحث الزراعي في مجال استنباط الأصناف والحفاظ عليها وإنتاج البذور ماقبل الأساس،

على مستوى الإنتاج:

- توجيه إكثار البذور تدريجيا إلى الدوائر المروية من أجل تأمين الإنتاج، واستقراره،

على مستوى الإستعمال:

- تظافر الجهود بين الدولة ومجموع المتدخلين في القطاع قصد تنمية وتعميم استعمال البذور المختارة وتحسيس المزارعين بأهمية استعمال البذور المعتمدة عبر تكثيف أنشطة الأرشاد والتأطير (تنظيم حملات التوعية وإنجاز تجارب إثباتية)،
- الحفاظ على دور المتدخلين العموميين في القطاع،

- اتخاذ الإجراءات الضرورية لسن تشريعات وتعزيز المراقبة لضمان جودة البذور،
- تقديم الدعم اللازم للرفع من مردودية القطاع والحفاظ على مستوى ثمن بيع البذور في حدود معقولة (ماياهز 1,5 من سعر بيع الحبوب الموجهة للاستهلاك)
- تأمين معاملة مماثلة بين كل المتدخلين في قطاع البذور.

على مستوى التنظيم المهني :

- تشجيع قيام هياكل مهنية قادرة على تسيير القطاع،

ولتحقيق أهداف الخطة الوطنية للبذور وتنسيق دور مختلف المتدخلين في القطاع عبر تشكيل مهنة قادرة على المساهمة الفعالة في تطويره، تم اقتراح اتفاقية تحدد بوضوح الدور المنوط بكل من الوزارة والمهنيين. وتحتوي هذه الاتفاقية على فصول عامة تهم قطاع البذور في مجمله وتتناول على الخصوص المواضيع التالية :

- إنشاء لجنة مؤقتة ومركز مهني للبذور والشتائل يتكلفان بتسيير القطاع وإنجاز كل الأنشطة الإرشادية والتحفيزية في هذا الميدان وذلك في أفق إنشاء تجمع بين مهني نهائي للبذور والشتائل في أجل لا يتعدى خمس سنوات،
- مواصلة تدخل الدولة في القطاع عن طريق المؤسسات العمومية،
- تعزيز المراقبة والتشريعات في القطاع،
- تعزيز الوسائل المادية والبشرية للمعهد الوطني للبحث الزراعي،
- تحسين إنتاجية ومردودية القطاع عبر تسخير كل الوسائل البشرية والتقنية المتوفرة،
- تكثيف الأنشطة والعمليات الإرشادية والتحفيزية بغية تحسين نسبة استعمال البذور المعتمدة.

2- الاسمدة الكيماوية

نظرا للدور الهام الذي تلعبه الأسمدة الكيماوية في الرفع من إنتاجية المحاصل الزراعية، والحفاظ على التوزانات الفيزيو- كيمائية والبولوجية للتربة، فإن المغرب حرص منذ فجر الإستقلال على إعطاء قطاع الأسمدة ما تستحقه من العناية.

1-2 مراحل تنظيم سوق الأسمدة بالمغرب

مر تنظيم قطاع الأسمدة الكيماوية بالمغرب بثلاثة مراحل هي:

- الفترة الممتدة ما بين 1956 و 1974 والتي تعتبر مرحلة التعريف بالأسمدة الكيماوية وبأهمية استعمالها، حيث تميزت بإنطلاق عمليات وطنية تهدف إلى تكثيف الإنتاج الوطني منها " عملية الحرث" و"عملية الأسمدة"، نتج عنها تضاعف استعمال الأسمدة بسبع مرات. غير أن هذا التطور الحاصل كان مشوبا ببعض المشاكل المتعلقة بعدم استقرار التزويد والأسعار، مما دفع بالجهات المسؤولة إلى اعتماد نظام جديدة لتزويد البلاد بالأسمدة.

- وهكذا تميزت الفترة الممتدة ما بين 1974 و 1990 بتنظيم تسويق الأسمدة في بلادنا عبر خلق شركة" فرتيما" التابعة للمكتب الشريف للفوسفاط، والتي عهد إليها بتموين البلاد بالأسمدة المصنعة محليا أو المستوردة، بتنسيق مع الشركات العاملة في القطاع ومع الإدارة. كما تم تحديد أثمنة الأسمدة ودعمها من طرف الدولة. بالإضافة إلى إعفائها من كل الضرائب الجمركية. وقد عرفت هاته المرحلة أيضا نموا ملحوضا في استهلاك الأسمدة، الذي تضاعف خلال سنة 1990 بالنسبة لما كان عليه سنة 1974 ورغم هذا التطور الحاصل، فإن مستوى الإستهلاك، الذي يقدر بحوالي 45 وحدة مخصبة للهكتار، يظل ضعيفا بالنظر إلى الحاجيات الوطنية وإلى مستوى الإستهلاك في بلدان أخرى.

- أما الفترة الممتدة من 1990 إلى يومنا هذا فقد عرف قطاع الأسمدة خلالها تحريرا شاملا وذلك على جميع المستويات، حيث تم تحرير الأثمنة مع مواصلة دعمها عن طريق الإعفاءات من الضرائب الجمركية عند الإستيراد، وكذا منح حرية التموين للعاملين في القطاع بالنسبة للمواد المصنعة محليا أو المستوردة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن متابعة تزويد البلاد من الأسمدة، عهد بها إلى وزارة الفلاحة والاستثمار الفلاحي التي تقوم بتسيق مع المعنيين، ببرمجة تزويد البلاد وتقييم هذا التزويد طيلة الموسم الفلاحي. ويهدف تحرير القطاع إلى خلق ديناميكية جديدة للقطاع عبر المنافسة الحرة سعيا وراء تحقيق النجاعة والفعالية في تسويق واستعمال الأسمدة. وقد شهدت هذه المرحلة ركودا في استهلاك الأسمدة نتيجة للارتفاع المتلاحق في أثمنة هذه المواد وسنوات الجفاف المتتالية التي عرفتها بلادنا خلال هذه الفترة.

2-2 تموين وتوزيع الأسمدة بالمغرب

يعتمد المغرب في تزويده من الأسمدة على مصدرين أساسيين وهما السوق الخارجي بالنسبة للأسمدة النتروجينية والبوطاسية، والصناعة المحلية بالنسبة للأسمدة الفوسفاطية. وهاته المواد تستعمل كما هي أو يتم خلطها لتصنيع بعض الأسمدة المخلوطة استجابة لبعض الحاجيات الخصوصية.

أ- الإنتاج المحلي

يتكون الإنتاج المحلي من الأسمدة المركبة والفوسفاطية والتي تشمل كل من:

*الفوسفاط الثلاثي الممتاز45% (TSP)

*السماد المركب المحبب 14-28-14

*سلفو فوسفاط الأمونيوم 0.38.19(ASP)

*الفوسفاط الثنائي الأمونياك 0-46-18(DAP)

*الفوسفاط الأحادي الأمونياك 0-55-11 (MAP)

*الفوسفاط الممتاز من الجير 18%

ب-الاستيراد:

تشمل هذه العملية الأسمدة النيتروجينية والبوطاسية، والممثلة في:

- الأوريا 46%
- سفات الأمنيوم 21%
- الأمونيترات 33,5%
- سلفات البوطاسيوم 50-48%
- كلورور البوطاس 60%

3- 2 استهلاك الأسمدة بالمغرب.

يتقسم الإستهلاك الإجمالي للأسمدة حسب نوع الزراعات كما يلي:

- الحبوب : 44%
- الحوامض : 15%
- الزراعات السكرية : 12%
- الخضروات : 12%
- زراعات أخرى : 17%

وتبلغ كميات مبيعات الأسمدة حاليا ما قدره 700 ألف طن سنويا تمثل 28 %من الاحتياجات الإجمالية التي تقدر بحوالي 2,5مليون طن. وبذلك، فإن عدد وحدات التسميد تبلغ 45 كلغ/هـ في المتوسط.

تمثل الأسمدة المستوردة حوالي 40% من مجموع الاستهلاك وتهم الأسمدة الآزوطية والبوطاصية. أما الباقي (60%) فيخص الصنع المحلي من أسمدة مزدوجة أو ثلاثية التركيب أو مختلطة.

وبين توزيع المبيعات حسب مناطق الإنتاج أن القطاع المروي يستهلك 32% من مجمل الأسمدة مقابل 44% بالنسبة للقطاع المطري الملائم و 24% في المناطق الجافة.

أما قطاع الحبوب، فهو يحتل مكانة مهمة في استهلاك الأسمدة بحيث يمثل 44% من الاستهلاك الإجمالي، إلا أن هذه النسبة تبقى جد ضعيفة بالنظر إلى أهمية مساحة الحبوب التي تبلغ 76% من مجموغ المساحة المزروعة سنويا من جهة، و بالنظر إلى مستوى الاحتياجات التي تقدر بحوالي 556 ألف طن من جهة أخرى مما يعني ضرورة زيادة 70% في استهلاك الحبوب للأسمدة مقارنة مع الحالة الراهنة. و نقتصر عدد الوحدات المستعملة لتسميد الحبوب على 24 وحدة في المتوسط، منها 12 وحدة آزطية، 10 وحدات فصفاطية و2 وحدات بوطاصية.

و بالنظر إلى أنواع الأسمدة السائدة، فإن تركبة 14-28-14 تبقى الأكثر انتشارا بحيث تمثل 43% من أسمدة العمق، و بذلك يسود استعمالها بكثرة في تسميد الحبوب.

وتجدر الإشارة إلى أن استهلاك الأسمدة يتركز كذلك على بعض الزراعات ذات المردودية العالية كالحوامض والورديات والكروم والخضروات والشمندر السكري وقصب السكر والقطن، هذه الزراعات التي يصل استهلاكها إلى 40٪ لا تتعدى رقعتها 7٪ من المساحة المزروعة كما يلاحظ أن الأسمدة تتركز بالأساس في القطاع المسقي الذي يمثل 58٪ من الإستهلاك في حين أنه لا يكون إلا 13٪ من المساحة المزروعة.

4-2 عوائق تنمية استهلاك الأسمدة بالمغرب

إن من أهم المشاكل التي يعرفها ميدان استعمال الأسمدة بالمغرب نذكر ما يلي:

- قصور في توعية الفلاحين بالاستعمال الكمي والكيفي للأسمدة مما نتج عنه إنحصار استعمال الأسمدة بالمغرب في أسمدة مركبة معينة وخاصة منها 14-28-14، بدلا من العمل على تنويع استعمال الأسمدة من أجل تكييفها مع نوعية التربة والمناخ والإنتاج الفلاحي.

تمثل الأسمدة المستوردة حوالي 40% من مجموع الاستهلاك وتهم الأسمدة الآزوطية والبوطاصية. أما الباقي (60%) فيخص الصنع المحلي من أسمدة مزدوجة أو ثلاثية التركيب أو مختلطة.

وبين توزيع المبيعات حسب مناطق الإنتاج أن القطاع المروي يستهلك 32% من مجمل الأسمدة مقابل 44% بالنسبة للقطاع المطري الملائم و 24% في المناطق الجافة.

أما قطاع الحبوب، فهو يحتل مكانة مهمة في استهلاك الأسمدة بحيث يمثل 44% من الاستهلاك الإجمالي، إلا أن هذه النسبة تبقى جد ضعيفة بالنظر إلى أهمية مساحة الحبوب التي تبلغ 76% من مجموغ المساحة المزروعة سنويا من جهة، و بالنظر إلى مستوى الاحتياجات التي تقدر بحوالي 556 ألف طن من جهة أخرى مما يعني ضرورة زيادة 70% في استهلاك الحبوب للأسمدة مقارنة مع الحالة الراهنة. و نقتصر عدد الوحدات المستعملة لتسميد الحبوب على 24 وحدة في المتوسط، منها 12 وحدة آزطية، 10 وحدات فصفاطية و2 وحدات بوطاصية.

و بالنظر إلى أنواع الأسمدة السائدة، فإن تركبة 14-28-14 تبقى الأكثر انتشارا بحيث تمثل 43% من أسمدة العمق، و بذلك يسود استعمالها بكثرة في تسميد الحبوب.

وتجدر الإشارة إلى أن استهلاك الأسمدة يتركز كذلك على بعض الزراعات ذات المردودية العالية كالحوامض والورديات والكروم والخضروات والشمندر السكري وقصب السكر والقطن، هذه الزراعات التي يصل استهلاكها إلى 40٪ لا تتعدى رقعتها 7٪ من المساحة المزروعة كما يلاحظ أن الأسمدة تتركز بالأساس في القطاع المسقي الذي يمثل 58٪ من الإستهلاك في حين أنه لا يكون إلا 13٪ من المساحة المزروعة.

2-4 عوائق تنمية استهلاك الأسمدة بالمغرب

إن من أهم المشاكل التي يعرفها ميدان استعمال الأسمدة بالمغرب نذكر ما يلي:

- قصور في توعية الفلاحين بالاستعمال الكمي والكيفي للأسمدة مما نتج عنه إنحصار استعمال الأسمدة بالمغرب في أسمدة مركبة معينة وخاصة منها 14-28-14، بدلا من العمل على تنويع استعمال الأسمدة من أجل تكييفها مع نوعية التربة والمناخ والإنتاج الفلاحي.

- عدم إعتماد الفلاحين على تحاليل التربة من أجل إقتناء الأسمدة الصالحة والمكيفة مع ضيعاتهم، وهذا رغم الدعم الذي تمنحه الدولة لتشجيع هذه العملية ، والذي يصل إلى 50٪ من ثمن تكلفة التحاليل.
- غياب برنامج بحث زراعي ميداني يمكن من تحديد تركيبات معينة حسب المناطق والزراعات المستعملة.
- عدم تنظيم المهنة العاملة في القطاع .

5-2 آفاق تطوير قطاع استعمال الأسمدة الكيماوية بالمغرب

إن تطوير قطاع الأسمدة أضحى معتمدا على ركيزتين أساسيتين، هما البحث وتنظيم المهنة. ذلك أن النجاعة في إستغلال الأراضي الفلاحية باستعمال الأسمدة لن تتحقق دون معرفة دقيقة للحاجيات الفعلية لمختلف أنواع التربة عن طريق تحليل مكوناتها، وذلك بهدف مطابقة الأنواع المسوقة من الأسمدة لهذه الحاجيات. وهنا، يمكن التذكير بالتجربة الخاصة بتسميد الشمندر السكري بدكالة، حيث أنه واعتمادا على تحاليل التربة واحتياجات هذه الزراعة، تم تحديد مجموعة من التركيبات الجديدة تتميز بتقليص الوحدات الفوسفاطية إلى الثلث ومضاعفة الوحدات البوطاسية. وهذه التركيبة ساهمت في تحسين نوعية الشمندر المنتج مع الإقتصاد في تكلفة التسميد.

ونشيرفي هذا الصدد كذلك على سبيل المثال إلى البرنامج التجريبي الذي تم إنجازه بمنطقة أولاد سعيد بإقليم سطات والمرتكز على إدخال تركيبة جديدة من الأسمدة تم تحديدها على ضوء دراسة معطيات تحليل التربة المتوفرة في هذه المنطقة. وقامت المصالح المختصة لوزارة الفلاحة والإستثمار الفلاحي بتعاون مع شركة فرتيما بتزويد نقط البيع المتواجدة في المنطقة المعنية بهاته التركيبة التي تم بيعها بأثمان تشجيعية. ولقد أظهر البحث الميداني الذي اجرته مصالح الوزارة مع الفلاحين الذين استعملوا هذه التركيبة نتائج جد مشجعة.

كما أن التنظيم المهني في ميدان انتاج وتسويق الأسمدة أضحى حتميا. فهو من جهة يمكن كل العاملين في القطاع من خلق إطار للحوار والتشاور حول المشاكل المطروحة، ومن جهة ثانية يدعم دور الدولة فيما يتعلق بضمان تموين البلاد بهذا العامل الأساسي للإنتاج الفلاحي كما وكيفا.

في إطار تحرير ودعم الإقتصاد الوطني، يعمل المغرب على تشجيع الإستثمارات الخارجية مع إعطاء أهمية خاصة للمؤسسات الأجنبية التي تعتمد نظام الشراكة مع مستثمرين محليين. ويشكل قطاع الأسمدة وخاصة الأزوتية والبوتاسية ميدانا خصبا لإستثمار الرأسمال العربي في بلدنا الذي يتميز بطاقاته الإستهلاكية وكذا بتجربته المتميزة في ميدان إنتاج وتصدير الأسمدة.

3-الآلات والمعدات الفلاحية

إن استعمال الآلات والمعدات الفلاحية تعتبر عنصرا أساسيا في تطوير و عصرنة الزراعة حيث أنها تساعد على الرفع من الإنتاج والتشاط الفلاحي وذلك بتحيين جودة الخدمة والرفع من المردودية وتقليص التكاليف المتعلقة باليد العاملة وعوامل الإنتاج. وانطلاقا من هذه الاعتبارات فإن الدولة تعمل على تشجيع الفلاحين على اقتناء الآلات الفلاحية وذلك عبر المساعدات التي تقدمها كالإعفاءات الضريبية والدعم ومنحة الاستثمار.

وقد مكنت هذه السياسة في ظرف 25 سنة من الرفع من عدد الجرارات من 13ألف إلى 43 ألف وحدة. كما أن الدولة عمدت منذ 1987 إلى تطبيق برنامج لإنعاش المكننة الصغيرة (الآليات الصغرى والجرار ذو قوة أقل من 40 حصان) وذلك بتزويد السوق بهذا النوع من الآلات بفضل هبات في إطار التعاون بين المغرب وبعض دول آسيا كالصين واليابان وكذلك الرفع من نسبة الدعم لهذه الفئة من المعدات الفلاحية.

ورغم كل الجهود والتشجيعات، لا يزال مستوىالميكنة الزراعية ضعيفا بالمغرب بحيث لا يتعدى عدد الجرارات 43,2 ألف وحدة في حين تقدر الاحتياجات بحوالي 70 ألف وحدة. كما أن مرأب الجرارات هذا، يتكون في غالبيته (91%) من الطاقات المتوسطة (40-90 حصان) مع ندرة الطاقات الصغيرة (أقل من 40 حصان) و الكبيرة (أكثر من 90 حصان)، التي تمثل على التوالي 6% و9% من مجموع الجرارات، وبذلك فإن معامل الميكنة لا يتعدى 0.25 حصان/هكتار، أي نصف المعامل الذي توصي به الفاو (FAO) والذي يبلغ (0,5 حصان/هكتار).

كما يلاحظ تباطأ في اقتناء الجرارات خلال العشر سنوات الأخيرة بحيث لم تتعدى المبيعات 1460 وحدة في السنة خلال التسعينات مقابل 2250 وحدة سنويا خلال العقد المنصرم، وذلك راجع لارتفاع وثيرة الآفات الطبيعية وخصوصا الجفاف مما لم يشجع المزارعين على الإستثمار وكذلك ضاهرة استراد الآلات الفلاحية المستعملة. وبذلك فإن نسبة تجديد الجرارات تبق جد ضعيفة مقارنة مع أهمية عدد الجرارات العتيقة (40% من المرأب يفوق 10 سنوات).

أما بالنسبة لآليات الحرث، فيبلغ عددها 1,6 آلة لكل جرار ويتكون بالخصوص (45%) من الكاربة بالصحون (covercrop) التي تستعمل للحرث و لتهييئ فراش البذور، يتبعها المحراث

بالصحون بنسبة 26% بينما تبقى نسبة محراث السكة أو الأسنان ضئيلة رغم التدابير التشجيعية لاقتنائها.

كما أن الحرث بالدواب لازال سائدا بالخصوص في المناطق الوعرة (الجبلية) والضيعات الصغيرة. كما أن جزءا مهما الأراضي المحروثة آليا تعاد خدمتها بالدواب لإنجاز العمليات الزراعية الأخرى، وخاصة بالنسبة للزراعات ذات البذر على الخطوط.

وفيما يخص آلات البذر، فإنها تعرف نقصا كبيرا بحيث لا يتعدى عددها بذارة واحدة لكل 12,6 جرار و كذلك الحال بالنسبة لآلات التسميد التي تبلغ سمادة واحدة لكل 15 جرار. و على عكس ذلك، فإن آلات نثر المبيدات عرفت تطورا سريعا منذ بداية الثمانينات بحيث يبلغ عددها حاليا آلة نثر لكل 4 جرارات.

وفيما يتعلق بآلات الحصاد، فقد عرفت جمودا في المبيعات بين 1991-1993 بسبب ضعف إنتاج محاصيل الحبوب في بداية التسعينيات. و يبلغ حاليا عدد آليات الحصاد و الدرس 3500 وحدة لكل 1500 هكتار.

و قد أوضح الإحصاء الفلاحي العام بأن أقل من نصف الفلاحين (47%) يعمدون إلىالميكنة الزراعة لتهييء الأرض و 31 % يعمدون إلى الحصاد الآلي. وهكذا، فإن معامل كثافة استعمال الجرار والحصادة يبلغ على التوالي 38٪ و23٪ في فئة المزارعين الصغار ويرتفع إلى 68٪ و50% في فئة المزارعين المتوسطين،ثم إلى 91% و 78% في فئة المزارعين الكبار.

وخلاصة القول فان تنمية المكينة الفلاحية لا زالت تعاني من معوقات كثيرة منها:

* صغر حجم الضيعات الفلاحية (60% من الضيعات اقل من 3 هكتارات)
* تفتت الضيعات الفلاحية (6 قطع متفرقة للضيعة الفلاحية الواحدة)
* ارتفاع كلفة المكينة
* امكانات التمويل و الاستثمار جد محدودة.

وانطلاقا من هذه الوضعية فإن وزارة الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري أولت أهمية بالغة للميكنة الفلاحية في المخطط الخماسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الحالي حيث وضعت لها اهداف و برنامج عمل يتلخصان في مايلي :

1-الأهـداف :

*تحسين ظروف استعمال الآلات والمعدات الفلاحية؛

*تطوير الميكنة الصغرى بموازاة مع الميكنة الكبرى وجعلها أكثر ملائمة مع حجم الضيعات المتموقعة غالبا بالمناطق ذات الجغرافية الوعرة؛

*تنمية تجييز الجرارات بالآلات المرافقة لها والأكثر ملائمة للتربة والمناخ؛

*تشجيع الإستعمال الجماعي للآلات والمعدات الفلاحية؛

*تشجيع المقاولين الشباب في ميدان الميكنة الفلاحية؛

*تنمية الصناعة المحلية للآلات الفلاحية المخترعة من طرف معاهد البحث الوطنية.

2- برنامج عمل :

1.2. على مستوى استعمال الآلات الفلاحية :

*تقوية بنيات المتابعة والتأطير على الصعيد المحلي؛

*وضع شبكة لاختيار وتجريب الآلات الفلاحية؛

*القيام بدراسة تهتم بشبكة تسويق قطع الغيار وكذلك ظروف الإصلاح والصيانة بالنسبة للآلات الفلاحية.

2.2.على مستوى إنعاش الميكنة الفلاحية :

*الإبقاء على المساعدات التي تقدمها الدولة من أجل اقتناء الآليات الفلاحية وكذلك الإعفاءات الضريبية مع الرفع من نسبة الدعم المخصص للآلات الصغرى الملائمة للضيعات الصغيرة؛

*خلق منحة الاستثمار لفائدة الجرارات والتي تقدرب:

- 5000 درهم للأفراد والتعاونيات بالنسبة للجرار ذو قوة أقل من 40 حصان.
- 5000 درهم للتعاونيات الفلاحية و 20000 درهم للأفراد.بالنسبة للجرار ذو قوة أكثر من 40 حصان.

3.2. على مستوى استعمال الجماعية للآلات الفلاحية والمقاولين الشباب :

*رفع نسبة الدعم الممنوح للتعاونيات الفلاحية؛

*تشجيع المقاولات الصغرى في ميدان المكننة وذلك عبر مايلي :

-وضع رهن إشارتهم المحلات الموجودة على مستوى مراكز الأشغال ومراكز الاستثمار الفلاحي؛

-التكوين والتأطير التقني.

4.2.على مستوى تصنيع الآلات الفلاحية محليا :

*إنعاش مشاريع الشراكة مع شركات الآلات والمعدات الفلاحية الوطنية منها والدولية لصناعة وترويج المنتوج المحلي؛

*إعفاءات الضريبية على المواد الأولية التي تستعمل في صناعة الآلات الفلاحية على المستوى المحلي.

4-المبيدات :

لقد عرف استعمال المبيدات في إنتاج الحبوب تطورا مهما في العقد الأخير بحيث ارتفع استهلاكها من 470 طن سنة 1980 إلى 502 طن سنة 1985 ثم إلى 880 طن سنة 1990 وحوالي 1.000 طن حاليا. وتتوزع هذه الكمية على المبيدات العشبية بنسبة 90٪ والمبيدات الفطرية بنسبة 5٪ والمبيدات الحشرية بنسبة 5٪.

ويمثل عدد المزارعين الذين يلجئون إلى المبيدات لتحسين إنتاجهم ثلث (33٪) مجموع المزارعين حسب ماجاء في الإحصاء الفلاحي العام لسنة 1996. أما معامل كثافة استعمال المبيدات حسب الفئات، فهو يناهز 28٪ في فئة المزارعين الصغار، 45٪ في فئة المزارعين المتوسطين و65٪ في فئة المزارعين الكبار.

ورغم أن المبيدات العشبية المستعملة في إنتاج الحبوب تمثل 86٪ من مجمل مبيعات المبيدات العشبية على الصعيد الوطني، إلا أنها لاتسمح إلا بمعالجة حوالي 700 ألف هكتار منها 35 ألف هكتار معالجة ضد الخرطال بحيث أن هذه المبيدات مكونة من مبيدات الأعشاب ذات الفلقتين بنسبة 89٪ ومن مبيدات الخرطال بنسبة 11٪.

كما يتم تزويد المزارعين بالمبيدات بطريقتين :

-استيراد مبيدات جاهزة للاستعمال وتمثل 69٪ من مجموع المبيعات. هذا وقد استورد المغرب بين فترة 1992 و 1996 ما معدله 7,5 ملايين طن (منها المبيدات العشبية : 3,5 ملايين طن، المبيدات الفطرية :3 ملايين طن، المبيدات الحشرية:1 مليون طن).

- تصنيع المبيدات محليا باستعمال مواد فعالة مستوردة أو محلية، وتمثل هذه الفئة 31 ٪ من مجموع المبيعات.

وعلى غرار العتاد الزراعي، فإن تزويد البلاد بالمبيدات يتم عن طريق الفاعلين الخواص بينما تهتم الدولة بإنجاز البحوث وبرامج الإرشاد وبالتصديق على المبيدات، والمراقبة وتشجيع الاستعمال من طرف المزارعين.

وفي هذا الإطار فإن كل المبيدات تستفيد من الإعفاءات الضريبية. ومن جهة أخرى فقد قامت الدولة إلى غاية 1991 بتدعيم ثمن تسويق مبيدات الخرطال بنسبة 35٪ للمزارعين الأفراد و45٪ للتعاونيات.

وفي الأخير فإن هذا اللقاء لا شك سيعمل على تدارس سبل تعزيز تبادل الخبرات في ميدان إنتاج وتسويق واستعمال مستلزمات الإنتاج في الأقطار العربية سعيا وراء تنمية زراعية متطورة.